الشرح الميسر على المنظومة البيقونية

أعده

أحمد بن عايد العتري

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين ، أما بعد:-

فهذا شرح وجيز على منظومةٍ في مصطلح الحديث وهي منظومة البيقوني رحمه الله تعالى.

وقبل الشروع في الشرح بإيجاز على المنظومة أذكر مدخلًا بين يدي الشرح :-

فاعلم رحمك الله أن المقصود بمصطلح الحديث ، هو معرفة اصطلاحات العلماء عند حكمهم على الأحاديث ، فنحن نسمع ونقرأ يقال بعد ذكر الحديث : هذا حديث صحيح ، هذا حديث حسن ، هذا حديث مرسل ، هذا حديث منقطع ،، وهكذا ، فما معنى هذه المصطلحات ؟! فما معنى الحديث ؟ وما معنى قولهم صحيح وحسن ومرسل ونحو ذلك؟

فهذا الذي ستتعلمه بإذن الله تعالى في هذه الدروس.

فلكل علم مصطلحاته التي ينبغي معرفتها وفهمها حتى يسهل حينها فهم كلام أهل العلم عند قراءة الكتب المتعلقة بهذا العلم.

والمقصود : أن مصطلح الحديث يراد من خلاله فهم معاني الاصطلاحات الواردة عند الحكم على الحديث لنعرف هل هذا الحديث مقبول أم مردود ، ولا يمكن معرفة ذلك إلا من خلال فهم ومعرفة قواعد متعلقة بهذا العلم اتفق عليها أهل الحديث ، فهناك قواعد متعلقة بمصطلح الحديث ، وهناك قواعد متعلقة بعلم الجرح والتعديل ، وهناك قواعد متعلقة بتخريج الأحاديث ودراسة الأسانيد ، وهناك قواعد في معرفة علل الحديث وهلم جرّا.

لذا عرفوا مصطلح الحديث أنه :**"علم بقواعد يعرف بها حال الإسناد والمتن من ناحية القبول والرد"**. ومن هذه القواعد أن تعلم ما هي الضوابط للحديث الصحيح ، والحديث الحسن ، والحديث الضعيف بأنواعه ، فمتى عرفت ضوابط كل نوع وتعريفه ، عرفت أن هذا الحديث مقبول أو مردود .

وكون المنظومة البيقونية مختصرة لم يذكر الناظم رحمه الله تعالى كثير من الاصطلاحات وإنما ذكر الأشهر ،

وطالب العلم الحريص على العلم يستزيد من المعرفة ، وأهل العلم ينصحون الطالب المبتدئ بحفظ وفهم المنظومة البيقونية لسهولتها واختصارها وكونها احتوت على أشهر الاصطلاحات ، ثم ينتقل بعدها إلى **"نخبة الفكر"** للحافظ ابن حجر ، ثم **"الموقظة"** للذهبي ، ثم **"مقدمة علوم الحديث"** لابن الصلاح ، ثم **"ألفية السيوطي"** أو **"ألفية العراقي"** وتعتبر الألفية هي المنتهى في علم الاصطلاح وتسمى ألفية كون أبياتها تجاوزت ألف بيت.

ومما يذكر في مباحث المصطلح :-

الإسناد وهو : سلسلة الرواة الموصلة للمتن ، وقيل : هو الإخبار عن طريق المتن.

و**المتن** هو : مبتدأ الكلام الذي ينتهي إليه الإسناد.

وبالمثال يتضح :-

قال البخاري رحمه الله تعالى في صحيحه : حدثنا الحميدي عبد الله بن الزبير قال حدثنا سفيان قال حدثنا يحيى بن سعيد الأنصاري قال أخبرني محمد بن إبراهيم التيمي أنه سمع علقمة بن وقاص الليثي يقول سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه على المنبر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه و سلم يقول : (إنما الأعمال بالنيات...) الحديث.

فالإسناد هو : حدثنا الحميدي عبد الله بن الزبير قال حدثنا سفيان قال حدثنا يحيى بن سعيد الأنصاري قال أخبرني محمد بن إبراهيم التيمي أنه سمع علقمة بن وقاص الليثي يقول سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه على المنبر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه و سلم يقول..

والمتن هو : "إنما الأعمال بالنيات .." إلـخ الحديث.

- ويطلق (**الحديث**) في اصطلاح أهل الحديث على كلام النبي صلى الله عليه وسلم.
- ويطلق (**الخبر**) على كلام النبي صلى الله عليه وسلم وكلام غيره كالصحابة.
- ويطلق (**الأثر**) على كلام الصحابة والتابعين.

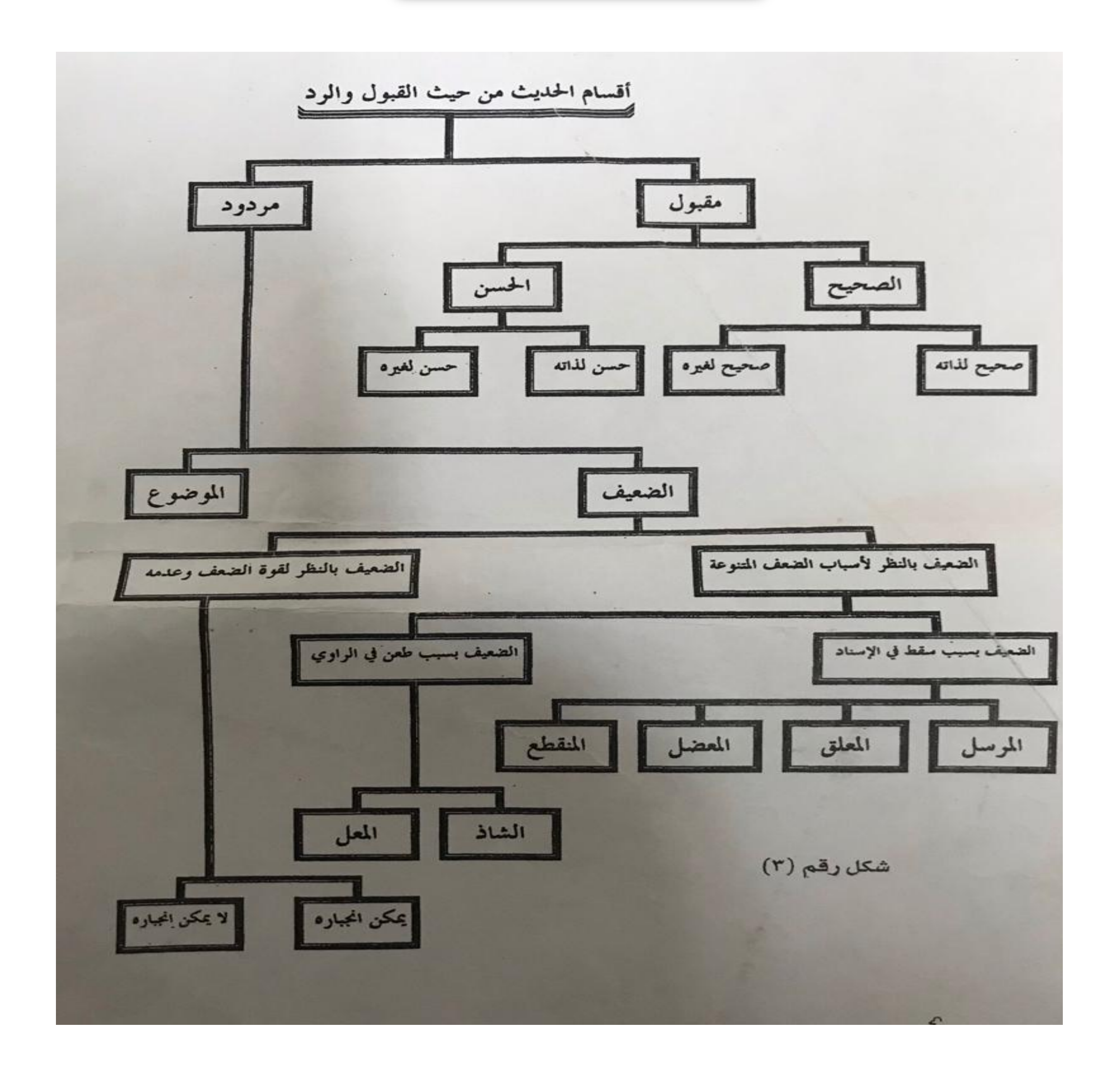
فإذا قالوا ورد في الحديث ، جاء في الحديث ونحو ذلك ، فالمقصود به ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وإذا قالوا جاء في الخبر ، ورد في الخبر ونحو ذلك ، فهو يحتمل أنه ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم ويحتمل أنه ما جاء عن غيره كالصحابة أو التابعين.

وإذا قالوا ورد في الأثر ، جاء في الأثر ونحو هذا فالمقصود به ما جاء عن الصحابة أو التابعين.

هذا أمر ، والأمر الآخر :-

كما تشاهدون في الصورة التالية بعض الاصطلاحات يحسن بنا الكلام عنها حتى يتضح لنا الكلام أكثر عند شرح المنظومة.



شكل رقم (٣)

فالحديث كما تشاهدون ينقسم إلى حديث مقبول ، وحديث مردود ، والحديث المقبول ينقسم إلى نوعين ، حديث صحيح ، وحديث حسن ، وسيأتينا تعريف ذلك ، ثم الحديث الصحيح ينقسم إلى نوعين والحسن كذلك ينقسم إلى نوعين ، فالحديث الصحيح لا يخلو إما أن يكون صحيح لذاته ، وإما أن يكون صحيح لغيره.

والحسن لا يخلو إما أن يكون حسن لذاته ، أو حسن لغيره .

فإذا سمعت أهل العلم يقولون هذا حديث صحيح لذاته ، حسن لذاته ، صحيح لغيره ، حسن لغيره ، فكلها تدل على أن الحديث مقبول ويعمل به ، وقد يقول قائل : بما أن هذه الأنواع كلها مقبولة فما الداعي لهذا التقسيم؟

فالجواب : أن من فوائد هذا التقسيم بيان تفاوت صحة الحديث ، فالحديث الصحيح لذاته أعلى درجة من الحديث الحسن لذاته ، والحديث الصحيح لغيره أعلى درجة من الحديث الحسن لذاته ، ثم أنه لو فرض وجدنا تعارض بمعرفة هذه المراتب نستطيع الترجيح ، فهذا التقسيم يعتبر من القرائن المستعملة للترجيح عند تعارض الأحاديث.

ثم الحديث المردود ينقسم إلى نوعين : النوع الأول الضعيف ، النوع الثاني الموضوع أي المكذوب.

فالنوع الأول وهو الضعيف لا يخلو إما أن يكون الضعف بسبب سقوط أحد الرواة في الإسناد ، ولكل سقط اصطلاحه كالمرسل والمعلق والمعضل والمنقطع ، وإما يكون الضعف بسبب الراوي فيكون الحديث إما شاذ أو معل.

ثم هذا الضعف قد يكون ضعفه شديد فهذا لا يمكن انجباره فوجوده مثل عدمه كأن يكون في الإسناد كذاب أو متهم في دينه ، وقد يكون الضعف غير شديد وهذا يمكن انجباره بمعنى أنه لو وجدنا حديث في إسناده ضعف يسير مثل أن يكون فيه أحد الرواة عنده ضعف في حفظه ، فإذا وجدنا للحديث طريق آخر حتى لو كان ضعيف كذلك ، ضعف يسير ، فكلاهما مع بعضهما يجتمعان فيتقوى الحديث فيرتقي فيخرج من قسم المردود إلى قسم المقبول.

فهذا باختصار شديد ذكرته كمقدمة قبل الشروع في شرح المنظومة.

قال الناظم رحمه الله تعالى :-

١ - أَبْدَأُ بِالْحَمْدِ مُصَلِّيًا عَلَى * مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيٍّ أُرْسِلاَ

ابتدأ الناظم كما هي عادة أهل العلم في كتبهم ومنظوماتهم بالحمدِ لله تعالى والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم شرع ببيان المقصود من المنظومة فقال :

٢ - وَذِي مِنَ اقْسَامِ الْحَدِيثِ عِدَّهْ * وَكُلُّ وَاحِدٍ أَتَى وَحَدَّهْ

ذي : من أسماء الإشارة ، يعني هذه عدة أي عدد من أقسام من مصطلح الحديث ، وكل واحد من هذه الأقسام أتى بحدّه ، والحد هو التعريف ، وهذا من مميزات المنظومة أن الناظم رحمه الله يذكر المصطلح ثم يذكر تعريفه باختصار ، فلو أنك حفظت هذه الأبيات – وحفظها يسير على من يسره الله عليه – استطعت أن تحفظ أشهر المصطلحات في علم المصطلح ، هذا واعلم يرحمني الله وإياك أن الناظم لم يستقص جميع المصطلحات وإنما ذكر الأشهر التي رأى أنها تهم المبتدئ في بداية طلبه لعلم المصطلح ، وباقي المصطلحات والأقسام تجدها في باقي كتب المصطلح كما سبق أن ذكرنا أسمائها مثل نخبة الفكر ومقدمة علوم الحديث والموقظة وألفية السيوطي وألفية العراقي .

ثم ذكر أول هذه الأقسام أو الاصطلاحات فقال :-

٣ - أَوَّلُهَا (الصَّحِيحُ) وَهْوَ مَا اتَّصَلْ * إِسْنَادُهُ وَلَمْ يَشُذَّ أَوْ يُعَلّْ

٤ - يَرْوِيهِ عَدْلٌ ضَابِطٌ عَنْ مِثْلِهِ * مُعْتَمَدٌ فِي ضَبْطِهِ وَنَقْلِهِ

ذكر الناظم رحمه الله تعالى مصطلح (**الصحيح**) وذكر تعريفه ، فالحديث الصحيح هو : ما اتصل إسناده ورواه عدل تام الضبط عن مثله من غير علة ولا شذوذ.

وتام الضبط أي متقن الحفظ.

خمسة أمور لابد من توفرها حتى يحكم على الحديث بأنه صحيح ، فإذا قرأت أو سمعت أحد العلماء يقول هذا حديث صحيح فمعناه أن هذا الحديث اجتمعت فيه هذه الشروط الخمسة.

فأولها اتصال الإسناد : يعني أن يكون كل راو سمع الحديث من شيخه والشيخ سمع من شيخه إلى نهاية الإسناد ، فإذا بحثنا ووجدنا أن هذا الراوي لم يدرك هذا الشيخ الذي يروي عنه كأن يكون الشيخ مات قبل أن يولد هذا الراوي ، فيعتبر الإسناد غير متصل ويسمى في الاصطلاح (**منقطع**).

ثانيها ولم يشذ : والشذوذ التفرد مع المخالفة ، وسيأتينا الكلام عن الشاذ كما في البيت الحادي والعشرين ، والمعنى أن لا يكون الحديث قد تفرد به الراوي المقبول مخالف لمن هم أرجح في الاتقان أو أكثر منه عددا، مثل أن يكون هناك حديث يرويه جماعة من الثقات عن شيخ لهم بلفظ ، ويروي هذا الراوي الثقة أو الصدوق عن نفس الشيخ بلفظ يختلف ويتعارض مع رواية الجماعة من الثقات ، فهذا يعتبر حديث شاذ كونه تفرد وخالف من هم أرجح منه فلابد من تفرد ومخالفة ، وإذا كان التفرد والمخالفة من راوي ضعيف اصطلح العلماء على تسمية ذلك بالحديث (**منكر**) وسيأتينا.

فالمقصود :يشترط في الحديث الصحيح أن لا يتفرد ويخالف أحد الرواة المقبولين رواية غيره من الثقات.

وثالثها قال أو يعل : يعني لا يكون في الحديث علة ، والعلة هي : أمر أو سبب خفي يقدح في صحة الحديث مع أن الظاهر سلامة الحديث ، وتكون العلة إما في الإسناد وإما في المتن ، وسمي خفي لأنه لا يظهر لمن ليس عنده اطلاع في هذا العلم ، مثلًا يكون هناك إسناد أحمد عن جابر عن محمد عن عبدالله ، فالذي ليس عنده علم يقول هذا إسناد متصل ، أما العالم فينظر في تراجم هؤلاء الرواة ويتبين له أن جابر لم يسمع من شيخه محمد المذكور في الإسناد ، فيكون الإسناد معلول مردود بسبب الانقطاع ، والعلل كثيرة ولكل علة توجد في الإسناد لها اصطلاحها.

فالمقصود : أن العلة هي أمر خفي يقدح في صحة الحديث مع أن الظاهر السلامة منه،فلابد إذا أردنا الحكم على الحديث بالصحة أن يكون سالمًا من العلة ومن الشذوذ وأن يكون متصل الإسناد.

ورابعها قال : يرويه عدل ، والعدل هو المسلم البالغ العاقل السالم من أسباب الفسق وما يخل بالمروء ، فالعدل ضد الفسق ، فلابد أن يكون الراوي معروفًا مسلمًا ، معروف بالصلاح والتقى مجتنبًا للمعاصي وما يخل بالمروءة ، وهكذا يكون حال كل راوي في الإسناد ،كلهم يكونوا عدولا.

وخامسها قال : ضابط عن مثله معتمد في ضبطه ونقله ، الشرط الخامس أن يكون الراوي ضابطًا أي حافظًا ، فيكون حافظًا لحديثه ، والحفظ نوعان :

(١)حفظ صدر. (٢)حفظ كتاب.

فحفظ الصدر أن يستحضر الحديث متى شاء فيرويه كما سمعه ، وحفظ الكتاب أن يكون قد كتب أحاديثه في كتاب ويحفظ هذا الكتاب من أن يدخله التغيير والعبث ، فمتى أراد أن يحدث أخرج هذا الكتاب وحدث الناس به كما كتبه وسمعه من مشايخه.

واختصارًا إذا أردنا أن نعرف الحديث الصحيح سنقول : **هو ما رواه عدل تام الضبط بسند متصل من غير علة ولا شذوذ.**

ومثال على الحديث الصحيح : قال البخاري : حدثنا سليمان بن حرب ، عن شعبة عن قتادة عن أنس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :" **ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان : من كان الله ورسوله أحب إليه مما سواهما ، ومن أحب عبدًا لا يحبه إلا لله ، ومن يكره أن يعود في الكفر بعد أن أنقذه الله كما يكره أن يلقى في النار**" (**أخرجه البخاري ح٢١** ، ومسلم ح٤٣).

فهذا الحديث اجتمعت فيه الشروط الخمسة ، فكلهم رواة عدول وكلهم حفاظ متقنون ، والإسناد متصل لأن كل راو سمع من شيخه ، ولا شذوذ في الحديث ولا علة فصار الحديث صحيح لذاته.

ثم تكلم الناظم رحمه الله تعالى عن المصطلح الثاني وهو الحديث (الحسن) فقال :

٥- (وَالْحَسَنُ) الْمَعْرُوفُ طُرْقًا وَغَدَتْ * رِجَالُهُ لا كَالصَّحِيحِ اشْتَهَرَتْ

فاعلم وفقني الله وإياك أن الحديث الصحيح والحسن يختلفان في أمر واحد عند التعريف ، وإلا فالتعريف متقارب ، فنحن في الحديث الصحيح نقول : ما رواه عدل تام الضبط ،أما في الحسن نقول ما رواه عدل خف ضبطه ، أي حفظه ليس بذاك ، عنده أخطاء عندما يؤدي الحديث أحيانًا.

فالحديث الصحيح هو : ما رواه عدل **تام الضبط** بسند متصل من غير علة ولا شذوذ.

والحديث الحسن هو: ما رواه عدل **خف ضبطه** بسند متصل من غير علة ولا شذوذ.

وقد سبق أن ذكرنا باختصار الكلام عن هذه الشروط الخمسة.

وقول الناظم (المعروف طرقًا) ، يعني طرقه معروفة معلومة ، (وغدت رجاله لا كالصحيح اشتهرت) ، أي رواة الحديث الحسن ليسوا كرجال الحديث الصحيح من ناحية الحفظ فعندهم ضعف خفيف في حفظهم.

ومثال على الحديث الحسن : ما رواه الإمام أحمد في المسند (ح٢٠٠٤٦) قال حدثنا يحيى بن سعيد عن بهز بن حكيم ، قال حدثني أبي عن جدي قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : "**ويل للذي يحدث فيكذب ليضحك القوم ويل له**".(وأخرجه أبو داود ح٤٩٩٠ والترمذي ح٢٣١٥ والنسائي في الكبرى ح١١١٢٦).

فهذا حديث اجتمعت فيه شروط الحديث الحسن فكلهم رواة عدول ثقات والإسناد متصل ولا شذوذ فيه ولا علة ، إلا أن بهز بن حكيم في حفظه شيء فهو ليس متقن للحفظ ، فصار

حديثه من قبيل الحسن لذاته.

ومما ينبغي التنبيه عليه : أن الحديث المقبول كما سبق ذكره في المقدمة ينقسم إلى حديث صحيح لذاته وصحيح لغيره ، وحسن لذاته وحسن لغيره.

فالصحيح لذاته والحسن لذاته هو كما سبق بيانه ، أما الصحيح لغيره والحسن لغيره ، فالصحيح لغيره هو نفسه الحسن لذاته لكن بتعدد الطرق ، مثل أن يكون عندنا إسنادين أو ثلاثة أسانيد كل طريق لوحده يعتبر حسن لذاته ، فبوجود هذه الأسانيد المتعددة للحديث يرتقي الحديث فيطلق عليه العلماء مصطلح **(صحيح لغيره)** ، أي أنه صار صحيح لغيره بوجود طرق أخرى تسانده.

أما الحسن لغيره فهو كذلك بتعدد الطرق ، يعني يوجد للحديث أكثر من إسناد لكن كل إسناد لوحده لو أخذنا به صار الحديث ضعيف غير مقبول ، فباجتماع هذه الأسانيد الضعيفة -الضعف اليسير- ، يرتقي الحديث فيخرج من حيز المردود إلى قسم المقبول واصطلحوا على تسميته أنه **(حسن لغيره)** ، فإذا سمعت وقرأت صحيح لغيره وحسن لغيره يعني يوجد أكثر من طريق لهذا الحديث.

ثم تكلم الناظم عن (الضعيف) فقال :-

٦- وكُلُّ مَا عَنْ رُتْبَةِ الْحُسْنِ قَصُرْ * فَهْوَ (الضَّعِيفُ) وَهْوَ أَقْسَامًا كَثُرْ

إذا عرفت تعريف الحديث الحسن وشروطه الخمسة السابقة المذكورة وفهمتها ، فاعلم أنه إذا فقدنا شرط من تلك الشروط اعتبر الحديث ضعيف ، فالضعيف هو : **ما فقد شرطًا فأكثر من شروط الحديث الحسن** ، ثم هذا الحديث الضعيف له أقسام كثيرة ، فهذا ضابط مهم جدًا ، اعرف الحديث الحسن ما هو وما هي شروطه ، فإذا رأيت أن الحديث افتقد أحد هذه الشروط مثل عدم عدالة الرواة أو عدم اتصال الإسناد أو يوجد شذوذ أو علة أو عدم حفظ الرواة ، فإن هذا الحديث ضعيف ، ثم كل شرط من هذه الشروط إذا انعدمت من

الحديث الحسن ، كان للحديث اصطلاح خاص به ، فافهم هذا فإنه ضابط مهم جدًا.
وكان المتوقع من الناظم رحمه الله تعالى أن يذكر بعد هذا البيت اصطلاحات الحديث الضعيف لكنه لم يفعل إلا بعد عدة أبيات ذكر أنواع من الضعيف : كالمبهم والمرسل والشاذ والمعلول والمضطرب والمنقطع والمعضل والمقلوب ، وسيأتي الكلام عنها في مواضعها بإذن الله عز وجل.

قال الناظم رحمه الله تعالى :-

٧- وَمَا أُضِيفَ لِلنَّبي (الْمَرْفُوعُ) * وَمَا لِتَابِعٍ هُوَ (الْمَقْطُوعُ)

ذكر الناظم رحمه الله تعالى مصطلح **(المرفوع)** ومصطلح **(المقطوع)** ، ولو أنه ذكر **(الموقوف)** في البيت التالي لكان أفضل حتى يكون هناك ترتيب بين هذه الاصطلاحات كونها متقاربة ، فهو ذكر الموقوف في البيت الخامس عشر بقوله :

وَمَا أَضَفْتَهُ إلَى الْأَصْحَابِ مِنْ * قَولٍ وَفِعْلٍ فَهْوَ (مَوْقُوفٌ) زُكِنْ

فسنشرح هذه الاصطلاحات الثلاثة ونقول :

ذكر أولها وهو **(المرفوع)** ، فالمرفوع كما قال الناظم ما أضيف للنبي صلى الله عليه وسلم ، فالحديث الذي يضاف إلى النبي صلى الله عليه وسلم يقال عنه حديث (مرفوع) ، وأجمع تعريف للحديث المرفوع أن يقال: **هو ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير أو وصف في خُلُقه أو خِلقتَه.**

فمثال **المرفوع** من **القول** : قال النبي صلى الله عليه وسلم :" **لا تسبوا الأموات فإنهم قد أفضوا إلى ما قدّموا**" (البخاري ح١٣٩٣)

ومثال **المرفوع** من **الفعل** : قال البراء بن عازب رضي الله عنه :" **كان ركوع النبي صلى الله عليه وسلم وسجوده إذا رفع رأسه من الركوع وبين السجدتين قريبًا من السواء**" (البخاري ح٨٠١)

ومثال **المرفوع من التقرير أو الإقرار** : حديث الجارية حين سألها : أين الله ؟ قالت : في السماء ، فأقرها النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك. (مسلم ح٥٣٧).

ومثال **على المرفوع من الوصف في خُلُقه** : عن أنس رضي الله عنه أنه قال عن النبي صلى الله عليه وسلم :" كان النبي صلى الله عليه وسلم أجود الناس ، وأشجع الناس .." (البخاري ح٣٠٤٠)

ومثال على المرفوع من الوصف في خلقته : قول البراء رضي الله عنه :" كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أحسن الناس وجهًا وأحسنه خلقًا ، ليس بالطويل البائن ولا بالقصير" (البخاري ح٣٥٤٩).

ثم ذكر الناظم اصطلاح (**المقطوع**) وعرّفه أنه ما أضيف إلى التابعي ، وأجمع تعريف أن نقول: **هو ما أضيف إلى التابعي من قوله أو فعله أو اقراره .**

ومثال **المقطوع من القول** عن ابن سيرين رحمه الله تعالى وهو من التابعين قال : "إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم" (مقدمة مسلم ١/ ١٤).

والناظم كما قلت لم يذكر اصطلاح (**الموقوف**) هنا وإنما ذكره في البيت الخامس عشر ، فنشرحه هنا وعند بلوغنا البيت الخامس عشر نحيل إلى هذا الموضع .

فقال عن اصطلاح (**الموقوف**) :

وَمَا أَضَفْتَهُ إِلَى الْأَصْحَابِ مِنْ * قَولٍ وَفِعْلٍ فَهْوَ (مَوْقُوفٌ) زُكِنْ

فالموقوف : **هو ما أضيف إلى الصحابي من قوله أو فعله أو تقريره** ، فيكون الكلام موقوف عليه لا يتجاوزه.

مثال **الموقوف من القول** : قول ابن عمر رضي الله عنهما " إذا أمسيت فلا تنتظر الصباح ، وإذا

أصبحت فلا تنتظر المساء ، وخذ من صحتك لمرضك ، ومن حياتك لموتك " (البخاري ح ٦٤١٦)

ومثال **الموقوف من الفعل** : كان ابن عمر رضي الله عنهما إذا قام له رجل عن مجلسه لم يجلس فيه. (مسلم تحت حديث رقم ٢١٧٧).

واعلم وفقني الله وإياك : أن المرفوع والموقوف والمقطوع فيهم الصحيح والحسن والضعيف ، وهذه الاصطلاحات تعتبر اصطلاحات وصفية ولا تعتبر اصطلاحات دالة على الضعف ، فلو قلنا هذا حديث مرسل ، هذا حديث معضل ، فهذا معناه أن الحديث ضعيف ، لكن لو قلنا حديث مرفوع ، حديث مقطوع ، حديث موقوف ، فهي اصطلاحات وصفية فيها الصحيح وفيها الحسن وفيها الضعيف.

وأمر آخر : وهو عدم الخلط بين مصطلح (**المقطوع**) وبين (**المنقطع**) فالمنقطع هو سقط في الإسناد ، يعني يكون عندنا إسناد سقط من وجوده أحد الرواة ، فيقال عنه منقطع -وسيأتي الكلام عليه عند البيت السابع عشر مع مثاله -، وهذا يوجب ضعف الحديث ، أما المقطوع ، فهو مصطلح وصفي لحديث التابعي.

ثم قال الناظم رحمه الله تعالى :-

٨- (والْمُسْنَدُ) الْمُتَّصِلُ الإِسْنَادِ مِنْ * رَاوِيهِ حَتَّى الْمُصْطَفَى وَلَمْ يَبِنْ

يتكلم الناظم رحمه الله تعالى هنا عن مصطلح (**المسند**) **وعرّفه** : **أنه يكون متصل الإسناد من راويه إلى النبي صلى الله عليه وسلم من غير انقطاع في الإسناد** ، فقوله ولم يبن أي لم ينقطع ، فجعل اصطلاح المسند خاص بما كان متصل من أوله إلى آخر وأن يكون الحديث مرفوع ، إذن لابد من شرطين :

١- يكون الإسناد متصل من أوله إلى آخره ولا يكون هناك انقطاع في الإسناد.

٢- أن يكون الحديث مرفوع فيخرج من هذا التعريف الموقوف والمقطوع.

فالموقوف ليس بمسند حتى ولو كان متصل الإسناد لأنه غير مرفوع ، والمقطوع ليس بمسند حتى ولو كان متصل الإسناد لأنه غير مرفوع ، فهذا هو المقصود من هذا البيت.

ثم اعلم رحمني الله وإياك أن كون الحديث مسند لا يلزم منه الصحة فقد يكون هناك شذوذ أو علة أو يكون أحد الرواة غير عدل أو يكون في حفظه ضعف ، فعندما نقول هذا حديث مسند ، معناه أننا تثبتنا من شرط من شروط الصحيح والحسن وهو اتصال الإسناد ، ثم علينا أن ننظر في توفر باقي الشروط التي سبق ذكرها في تعريف الصحيح والحسن.

ثم قال الناظم رحمه الله تعالى :-

٩- وَمَا بِسَمْعِ كُلِّ رَاوٍ يتَّصِلْ *إِسْنَادُهُ لِلْمُصْطَفَى (فَالْمُتَّصِلْ)

يتكلم الناظم رحمه الله تعالى هنا عن مصطلح **(المتصل)** فما هو المتصل ؟ عرفه الناظم أنه الذي يأخذه كل راو عن شيخه بطريق السماع يعني يكون كل راو سمع هذا الحديث من شيخه والشيخ سمع الحديث من شيخه إلى النبي صلى الله عليه وسلم فلابد من التصريح بالسماع فيقول الراوي مثلًا : سمعت فلانًا يقول سمعت فلانًا يقول ، سمعت فلانًا يقول إلى آخره.

وأن يكون حديث مرفوع فيخرج بذلك الموقوف والمقطوع فلا يسميان حديث متصل الإسناد ، فهذا مقصود الناظم وهو ما ذهب إليه رحمه الله تعالى.

والصواب : أن المتصل **هو ما اتصل إسناده بأخذ كل راو عمن فوقه إلى منتهاه** ، فيشمل ذلك المرفوع والموقوف والمقطوع ، فإذا تحققنا من عدم وجود انقطاع في الإسناد نقول هذا إسناد متصل.

فتنبه للفرق بين (**المسند**) و(**المتصل**) فالمسند والمتصل كلاهما يشترط أن يكونا متصلي الإسناد ، لكن المسند يكون خاص بالحديث المرفوع ، والمتصل يكون عام فيشمل المرفوع والموقوف والمقطوع.

والخلاصة : أن المرفوع والموقوف والمقطوع والمسند والمتصل ، **كلها أوصاف اصطلاحية** ، لا يلزم منها الصحة ولا الضعف ، ففيها الصحيح والحسن والضعيف ، فقولنا حديث مرفوع لا يلزم منه الصحة وقولنا مسند لا يلزم منه الصحة وقولنا متصل لا يلزم منه الصحة ولا يلزم منها الضعف.

قال الناظم رحمه الله تعالى :-

١٠ - (مُسَلْسَلٌ) قُلْ مَا عَلَى وَصْفٍ أَتَى * مِثْلُ أَمَا وَاللهِّ أَنْبَانِي الفَتَى

١١ - كَذَاكَ قَدْ حَدَّثَنِيهِ قَائِمَا * أَوْ بَعْدَ أَنْ حَدَّثَنِي تَبَسَّمَا

ذكر في هذا البيت مصطلح (**المسلسل**) مع تعريفه وثلاثة أمثلة عليه ، فالمسلسل : هو الحديث الذي اتفق فيه الرواة على وصف معين ، إما وصف للأداء أو وصف لحال الراوي أو غير ذلك.

وذكر الناظم أمثلة على ذلك مثل أن يروي كل راوٍ فيقول انبأني الفتى قال انبأني الفتى .. إلخ الإسناد. أو يقول حدثني فلان وهو قائم قال حدثني فلان وهو قائم قال .. إلى آخره . أو يقول : حدثني فلان ثم ابتسم قال حدثني فلان ثم ابتسم إلى آخره ، أو يكون الإسناد كله فيه أسماء مشابهة مثل أن يكون كل الرواة اسمهم محمد فيسمى مسلسل بالمحمديين فيقال : حدثنا محمد بن فلان قال حدثنا محمد بن فلان قال حدثنا محمد بن فلان إلــخ الإسناد.

أو يكون الحديث مسلسل برواة من بلد واحد فيكون مثلًا الرواة كلهم مصريين فيقال حديث مسلسل بالمصريين ، أو حديث كل رواته شاميين فيقال حديث مسلسل بالشاميين ، وهكذا فأنواع الحديث المسلسل كثيرة.

فالمقصود أن الحديث المسلسل هو أن يكون علي وصف معين.

ثم قال الناظم رحمه الله تعالى :-

١٢ - (عَزِيزٌ) مَرْوِي اثْنَيْنِ أَوْ ثَلاثَهْ * (مَشْهُورُ) مَرْوِي فَوْقَ مَا ثَلاثَهْ

ذكر في هذا البيت اصطلاحين الأول مصطلح **(العزيز)** والثاني مصطلح **(المشهور)** وعرف العزيز فقال أنه ما رواه اثنان أو ثلاثة ، فالعزيز عند الناظم رحمه الله هو ما رواه اثنين عن اثنين إلى منتهى الإسناد ، وقوله (أو) للتنويع فيكون العزيز عنده كذلك ما يرويه ثلاثة عن ثلاثة إلى منتهى الإسناد ، إذن العزيز عند الناظم إما يكون برواية اثنين عن اثنين إلى منتهى الإسناد ، أو ما يرويه ثلاثة عن ثلاثة إلى منتهى الإسناد.

لكن قوله في تعريف العزيز أنه ما رواه ثلاثة قول مرجوح ، والصواب أن العزيز ما رواه اثنان ، أما الثلاثة فهو تعريف للحديث المشهور.

وأما المشهور عند الناظم فعرفه أنه ما كان مروي فوق ثلاثة يعني لا يقل طبقة عن طبقات الإسناد من أربعة فيكون الحديث يرويه أربعة عن أربعة عن أربعة فهذا هو المشهور بناء على تعريف الناظم "مشهور مروي فوق ما ثلاثة" وهو قول مرجوح.

هذا توضيح لمعنى البيت ، أما الصحيح في تعريف العزيز : **فإنه ما رواه اثنان ولو في طبقة واحدة ، ولم يقل الرواة في جميع الطبقات عن اثنين.**

فلو قلنا أن العزيز هو ما يرويه اثنين عن اثنين عن اثنين إلى منتهى الإسناد ، يقول ابن حِبان رحمه الله تعالى أنه لا توجد رواية وفق هذا التعريف ، وهذا صحيح ، لذا صواب تعريف الحديث العزيز هو ما سبق ذكره أن لا يقل في طبقة من طبقات الإسناد عن اثنين ، يعني

يكون عندنا حديث : يرويه اثنين عن ثلاثة عن أربعة : فهذا يسمى حديث عزيز لأن أقل عدد في طبقات الإسناد راويان.

والمشهور هو : **ما رواه ثلاثة ولو في طبقة واحدة ولم يقل الرواة في جميع الطبقات عن ثلاثة.**

فيكون عندنا حديث : يرويه ثلاثة عن خمسة عن أربعة ، فهذا يسمى حديث مشهور على التعريف الاصطلاحي ؛ لأن أقل عدد من الرواة في أحد طبقات الإسناد : ثلاثة.

وهناك ما يسمى بالمشهور على الألسن والمشهور عند الفقهاء والمشهور عند النحاة وهكذا ، بل قد يوجد ما يطلق عليه حديث مشهور وليس له أسانيد ، لكن الذي يهمنا هو معرفة المشهور على اصطلاح المحدثين ، ومعرفة أنواع المشهور وأقسامه تجده وفقك الله في شروح العلماء مع الأمثلة.

فمثال الحديث العزيز وفق التعريف الاصطلاحي الذي ذكرناه : حديث " لا يؤمن أحدكم حتى أكونَ أحبَّ إليه من والده وولده والناس أجمعين" (البخاري ح١٥ مسلم ح ٤٤) فقد رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنس كما في الصحيحين وأبو هريرة كما في البخاري (ح١٤).

ويرويه عن أنس : قتادة وعبدالعزيز بن صهيب. ورواه عن قتادة : شعبة وسعيد بن أبي عروبة. ورواه عن عبدالعزيز بن صهيب : إسماعيل بن عُلَيَّة وعبد الوارث.

ورواه عن كلٍّ جماعة.

ومثال الحديث المشهور وفق التعريف الاصطلاحي الذي ذكرناه : حديث "إن الله لا يقبض العلم انتزاعًا ينتزعه من العباد ولكن يقبض العلم بقبض العلماء.. " الحديث (رواه البخاري ح١٠٠ مسلم ح٢٦٧٣).

وحديث " إذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل.." (رواه البخاري ح٨٧٧ ومسلم ح٨٤٤).

فلا يقل عدد طبقة من طبقات الإسناد لهذه الأحاديث عن ثلاثة.

قال الناظم رحمه الله تعالى :-

١٣- (مَعَنْعَنٌ) كَـ: عَنْ سَعِيدٍ عَنْ كَرَمْ * (وَمُبْهَمٌ) مَا فِيهِ رَاوٍ لَمْ يُسَمْ

ذكر الناظم رحمه الله في هذا البيت اصطلاحين الأول **(المعنعن)** والثاني **(المبهم)**

فأما الأول فقد وضحه بمثال قال : **عن** سعيد **عن** كرم ، يعني الإسناد المعنعن هو ما يكون فيه **(عن)** فيقول الراوي حدثنا فلان عن فلان عن فلان عن فلان إلـخ الإسناد.

فنقول في تعريفه : **هو ما أُدي بصيغة عن**.

وأما الثاني وهو **(المبهم)** فقد عرّفه أنه : **ما كان فيه راوي لم يسم** ، أي لم يُذكَر اسمه في الإسناد مثال ذلك يقول الراوي : حدثنا يحيى بن يحيى قال حدثنا رجل عن سفيان بن عيينة عن الزهري .. فمن هو الرجل ؟ هذا مبهم.

أو يقول : حدثني الثقة عن سلمان بن أحمد .. إلخ الإسناد ، فمن هو الثقة هذا ؟ لم يذكر اسمه ، فلعله ثقة عندك لكنه ضعيف عند غيرك ، فما دام لم يذكر اسم الراوي في الإسناد ، اصطلح أهل الحديث على تسميته بالمبهم ، فيكون الحديث من قسم المردود لعلة الإبهام ، ولا يدخل في ذلك الإبهام في متن الحديث ، يعني لو كان عندنا حديث وفي لفظ المتن :"دخل **أعرابي** على النبي صلى الله عليه وسلم.." ، فلا نقول هذا حديث مبهم لأنه لم يذكر اسم الأعرابي.

فالإبهام الذي يرد به الحديث هو ما كان في الإسناد.

قال الناظم رحمه الله تعالى :-

١٤- وَكُلُّ مَا قَلَّتْ رِجَالُهُ (عَلاَ) * وَضِدُّهُ ذَاكَ الَّذِي قَدْ (نَزَلاَ)

يتكلم الناظم رحمه الله هنا عن اصطلاحين وهما **(الإسناد العالي)** و **(الإسناد النازل)** فلو كان عندنا حديث يرويه الراوي وبينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم خمس رواة ، وجاء راو آخر معاصر لهذا الراوي يروي نفس هذا الحديث لكن بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم أربع رواة.

فيكون الأول يروي الحديث بنزول ، والآخر يروي الحديث بعلو

فنعرف الإسناد العالي : **أنه ما قل عدد رجال إسناده بالنسبة إلى سند آخر يرد به ذلك الحديث بعدد أكثر.**

ونعرف الإسناد النازل : **أنه ما كثر عدد رجال إسناده بالنسبة إلى سند آخر يرد به ذلك الحديث بعدد أقل.**

ثم قال الناظم رحمه الله تعالى:-

١٥- وَمَا أَضَفْتَهُ إِلَى الْأَصْحَابِ مِنْ * قَولٍ وَفِعْلٍ فَهْوَ (مَوْقُوفٌ) زُكِنْ

ذكر الناظم هنا تعريف **(الموقوف)** وقد سبق أن شرحناه عند الكلام عن تعريف المرفوع والمقطوع.

والصحابي هو كل من لقي النبي صلى الله عليه وسلم وآمن به ومات على ذلك.وقولنا كل من لقي أولى من قولنا كل من رأى ، فلو قلنا كل من رأى النبي صلى الله عليه وسلم ، لخرج من تعريف الصحابي من لا يرى مثل عبدالله بن أم مكتوم رضي الله عنه ، فلذا الصواب أن يقال في تعريف الصحابي : هو كل من لقي – حتى يدخل من يرى ومن لا يرى -.

والتابعي : هو كل من لقي الصحابي مسلمًا ومات على الإسلام.

وقال الناظم رحمه الله تعالى :-

١٦- (وَمُرْسَلٌ) مِنْهُ الصَّحَابِيُّ سَقَطْ * وَقُلْ (غَرِيبٌ) مَا رَوَى رَاوٍ فَقَطْ

تكلم في هذا البيت عن اصطلاحين ، الأول **(المرسل)** والثاني **(الغريب)** فأما المرسل فقد عرّفه أنه ما سقط منه الصحابي ، وانتقد بعض أهل العلم هذا التعريف ، والصواب في تعريف المرسل هو : **ما أضافه التابعي إلى النبي صلى الله عليه وسلم بدون واسطة**.

فيقول التابعي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومثال ذلك ما رواه أبو داود في المراسيل من طريق هشام بن عروة عن أبي حازم عن سعيد بن المسيب قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "من ضرب أباه فاقتلوه". (المراسيل لأبي داود ص٣٣٥).

فسعيد بن المسيب رحمه الله تعالى من التابعين وروى هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم مباشرة وهو لم يسمع منه ولم يعاصره ، والمرسل من قسم الحديث الضعيف.

وأما **(الغريب)** **فهو الحديث الذي رواه راو واحد ولو في طبقة من طبقات الإسناد.**

والحديث الغريب فيه الصحيح وفيه الضعيف وهذا الغالب في الغرائب أنها أحاديث ضعيفة.

فمن أمثلة الحديث الغريب وهو صحيح : حديث " إنما الأعمال بالنية وإنما لامرئٍ ما نوى" (البخاري ح٥٤ ومسلم ح١٩٠٧) فهذا الحديث تفرد به عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وتفرد به عن عمر علقمة بن وقاص وتفرد به عن علقة محمد بن إبراهيم وتفرد به عن محمد يحيى بن سعيد فلا يصح هذا الحديث إلا بهذا الإسناد.

ومثال الحديث الغريب وهو ضعيف : حديث : " من صلّى بعد المغرب ست ركعات لم يتكلم فيما بينهن بسوء ، عُدِلن له بعبادة ثنتي عشرة سنة" (سنن الترمذي ح٤٣٥)

قال عنه الترمذي (حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث زيد بن الحباب عن عمر بن أبي خثعم ..)

ثم قال الناظم رحمه الله تعالى :

١٧ وَكُلُّ مَا لَمْ يَتَّصِلْ بِحَالِ * إِسْنَادُهُ (مُنْقَطِعُ) الأَوْصَالِ

ذكر في هذا البيت مصطلح (**المنقطع**) وعرفه أنه كل إسناد لم يتصل بحال من الأحوال.

وهذا التعريف عام ، فيدخل فيه المرسل والمعلق والمعضل ، لكن بالتعريف الخاص للمنقطع يقال:

هو كل خبر سقط من إسناده راو واحد في موضع واحد.

فمثلًا لو عندنا إسناد لحديث يرويه الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما.

فجاء راو من رواة الحديث يروي الإسناد عن الشافعي عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما..

فأسقط مالك من الإسناد ، فهذا يسمى إسناد منقطع لسقوط راو من رواة الحديث من الإسناد.

ومثال الإسناد المنقطع : ما رواه ابن ماجه قال : حدثنا جعفر بن مسافر حدثني كثير بن هشام حدثنا جعفر بن برقان عن ميمون بن مهران عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :" إذا دخلت على مريض فمره أن يدعو لك فإن دعاءه كدعاء الملائكة" (ابن ماجه ح١٤٤١).

فهذا إسناد منقطع ؛ لأن ميمون بن مهران لم يدرك عمر بن الخطاب رضي الله عنه فبينهما رجل.

فيكون الحديث ضعيف لانقطاع الإسناد.

أما كيف نعرف هذا؟ يكون بدراسة الأسانيد وتخريج الأحاديث وهذا علم من علوم علم الحديث فيدرس إسناد كل متن وينظر في ترجمة كل راو متى ولد ومتى توفي ومن شيوخه ومن تلاميذه وكلام أهل الجرح والتعديل فيه إلـخ.

ثم قال الناظم رحمه الله تعالى:-

١٨- (وَالْمُعْضَلُ) السَّاقِطُ مِنْهُ اثْنَانِ * وَمَا أَتَى (مُدَلَّسًا) نَوْعَانِ

١٩- الأَوَّلُ: الإِسْقَاطُ لِلشَّيْخِ وَأَنْ * يَنْقُلَ مِمَّنْ فَوْقَهُ بِـ: عَنْ وَأَنْ

٢٠- وَالثَّانِ: لا يُسْقِطُهُ لَكِنْ يَصِفْ * أَوْصَافَهُ بِمَا بِهِ لاَ يَنْعَرِفْ

ذكر اصطلاحين : الأول (**المعضل**) وعرفه أنه ما سقط منه اثنان ، يعني ما سقط من الإسناد اثنان أو أكثر من الرواة على التوالي يسمى عند المحدثين (معضل) ، فقيده أهل الحديث أنه ما كان السقط على وجه التوالي فنقول في تعريفه : **هو ما سقط من إسناده اثنان فأكثر على التوالي**.

يعني مثلًا لو عندنا هذا الإسناد : عن أحمد بن حنبل عن الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما ...

فيأتي أحد الرواة بعد الإمام أحمد فيقول : عن أحمد بن حنبل عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما .

فأسقط الشافعي ومالك ، أو يأتي تابع تابعي فيقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيسقط التابعي والصحابي ، فهذا السقط في الإسناد يسمى معضل ، لكن بشرط يكون على وجه التوالي ، فإن لم يكن على وجه التوالي يسمى منقطع على التعريف الخاص الذي سبق ذكره.

مع العلم أنه عمومًا السقط في الإسناد كله يعتبر منقطع في التعريف العام ، فالمرسل والمعلق والمعضل والمنقطع -بالتعريف الخاص- ، كلها تعتبر إذا وجدت في الإسناد : انقطاع في السند ، لكن العلماء جعلوا لكل سقط في الإسناد تسمية حتى يتم التمييز بينها.

والاصطلاح الثاني هو (**التدليس**) ولم يذكر الناظم رحمه الله تعالى تعريفه وإنما ذكر قسمان عليه ، والتدليس له أقسام عدة أوصلها بعضهم إلى خمسة أقسام وهي تدليس الإسناد

وتدليس التسوية وتدليس القطع وتدليس العطف وتدليس الشيوخ ، لكن نكتفي بما أورده الناظم رحمه الله تعالى ، فنقول في تعريف التدليس : **هو إخفاء عيب في الإسناد وتحسين لظاهره.**

وذكر الناظم رحمه الله تعالى قسمان :

أحدهما :تدليس الإسناد وذكره بقوله : الأَوَّلُ: الإِسْقَاطُ لِلشَّيْخِ وَأَنْ * يَنْقُلَ مِمَّنْ فَوْقَهُ بِ: عَنْ وَأَنْ

فتعريف تدليس الإسناد هو : **أن يروي الراوي عمن قد سمع منه ما لم يسمع منه من غير أن يذكر أنه سمعه منه.**

يعني أن يكون هناك أحد الرواة يروي حديث عن شيخ سمع منه بعض الأحاديث لكن هذا الحديث الذي دلسه لم يسمعه منه فيرويه عن شيخ آخر ويكون هذا الشيخ الآخر ضعيف وسمع منه هذا الحديث ، فيسقط هذا الشيخ الآخر ويروي هذا الحديث عن الشيخ الأول بصيغة تحتمل السماع مثل صيغة (عن) و (أن).

مثال للتقريب : لو أن محمدًا سمع من شيخه إبراهيم وهو ثقة بعض الأحاديث ، وسمع محمد من شيخه علي وهو ضعيف حديثًا معينًا لم يسمعه من شيخه إبراهيم ، فيأتي محمد ويروي هذا الحديث عن شيخه إبراهيم الثقة بصيغةٍ تحتمل أنه سمعه منه ، ليوهم غيره أنه سمعه منه.

والآخر : تدليس الشيوخ وذكره بقوله : وَالثَّانِ: لا يُسْقِطُهُ لَكِنْ يَصِفْ * أَوْصَافَهُ بِمَا بِهِ لاَ يَنْعَرِفْ

فهو لا يسقط شيخه من الإسناد لكن يسميه باسم آخر غير مشتهر به هذا الشيخ أو يصفه بوصف لا يُعرف ، حتى لا يعرف

والتدليس موجب لضعف الحديث ، ومن ثبت عنه أنه يدلس فإنه لا يقبل حديثه حتى يصرح بالسماع والتحديث ، يعني المدلس لا يقبل حديثه الذي يقول فيه (عن) و (قال)

و(أن) وإنما يقبل حينما يقول (سمعت) (حدثنا) ونحوها مما يبين أن المدلس قد سمع فعلًا من شيخه.

ثم المدلسين طبقات ومراتب قد صنف فيها العلماء مصنفات عديدة.

قال الناظم رحمه الله تعالى :-

٢١- وَمَا يُخَالِفْ ثِقَةٌ فِيهِ المَلاَ * (فَالشَّاذُ)، (وَالْمَقْلُوبُ) قِسْمَانِ تَلاَ

٢٢- إِبْدَالُ رَاوٍ مَا بِرَاوٍ قِسْمُ * وقَلْبُ إِسْنَادٍ لِمَتْنٍ قِسْمُ

ذكر ههنا مصطلح **(الشاذ)** ومصطلح **(المقلوب)** فقال عن الشاذ وتعريفه : ما يخالف فيه الثقة الملأ أي الجماعة، فقيّد الشاذ أنه ما كانت المخالفة من الثقة لحديث غيره من الثقات، وذكر كثير من أهل العلم وهو الصواب أن الأولى أن يقال **(المقبول)** بدلًا من **(الثقة)** حتى يدخل في عموم هذا التعريف الراوي الصدوق ، فالثقة هو من كان عدلًا أي متصف بصفة العدالة ، وتام الحفظ ، أي متقن لحفظه ، والصدوق هو من كان عدلًا ، لكن في حفظه ضعف.

فالصواب في التعريف لمصطلح **الشاذ** : **هو ما رواه المقبول مخالفًا من هو أرجح منه في الإتقان أو زيادة العدد.**

أرجح منه في الإتقان : أي في جودة الحفظ ، فالناس يتفاوتون في الحفظ وهم درجات.

فمثلًا : يروي زيد عن شيخه عمر حديثًا ، ويروي عبيد عن شيخه عمر نفس هذا الحديث لكن تعارض روايته رواية زيد ، وزيد أحفظ من عبيد ، وكلاهما ثقة ، فهنا نرجح رواية زيد عن شيخه عمر على رواية عبيد ؛ لأن زيد أتقن للحفظ.

أو زيادة العدد : أي كثرة الرواة ، يعني يأتي راو يروي حديث يخالف به مثلًا : خمسة أو ستة رواة كلهم يروون الحديث بخلاف ما رواه هذا الراوي الثقة فزيد وعبيد وفلان وفلان

يروون عن شيخهم لفظ حديث ، ويأتي صاحب لهم يروي عن شيخهم ما يعارض هذا الحديث ويتناقض ولا يمكننا الجمع بينهما ، فنستعمل هذه القرينة وهي زيادة العدد على ترجيح روايتهم عن شيخهم على ما تفرد به صاحبهم ، فزيادة عدد الرواة الثقات من القرائن التي تستعمل لترجيح لفظهم للحديث.

مع العلم أن المخالفة قد تكون في نفس الحديث الواحد ، أو يروي هذا حديث وذاك حديث ويكون فيه تعارض وتناقض بينهما لا يمكن الجمع لكن يمكن الترجيح فنستعمل هذه القرائن : زيادة الحفظ أو زيادة العدد للترجيح.

فالراجح نسميه (**المحفوظ**) ولم يذكره الناظم في منظومته ، والمرجوح هو ما يسمى بـ (**الشاذ**).

والمقصود : أن الشذوذ في الحديث من أقسام الحديث المردود ، فإن قيل هذا حديث شاذ فمعناه أن أحد الرواة الثقات أو الصدوقين خالف بروايته هذه من هم أتقن منه في الحفظ أو أكثر عددا ، وقد يكون الشذوذ في الإسناد أو في المتن أو فيهما معًا.

وليس من شرط الراوي الثقة أنه لا يخطئ ولا يسهو ، ولا ينسى ، لكن لغلبة الصواب في مروياته للحديث كان في مرتبة عالية من التوثيق ، ووجود خطأ أو خطئين أو ثلاثة لا يحط من مرتبته.

إذن يشترط في الشذوذ أن تكون هناك مخالفة ، يعني لو كان عندنا إسنادين نجد تعارض واختلاف بين الحديثين ولا يمكننا الجمع بينهما فإما هذا صواب وإما هذا صواب.

وإذا كان التعارض قوي ولا يمكن الترجيح بينهما يسمى بالحديث (**المضطرب**) وسيأتي الكلام عن هذا الاصطلاح.

أما إن لم يكن هناك مخالفة ، لكن تفرد هذا الثقة بلفظة أو جملة زائدة في متن الحديث لا تعارض ما يرويه غيره من الثقات ، فإن هذه الزيادة قد تكون مقبولة أو لا تكون ، فبحسب

القرائن نحكم حينها على الحديث يعني لا نقول الزيادة مقبولة على الإطلاق ولا مردودة على الإطلاق وإنما الأمر فيه تفصيل فينظر للقرائن وهذا بحث لا يهمنا الآن.

وأما مصطلح (المقلوب) قال الناظم عنه :

... (وَالْمَقْلُوبُ) قِسْمَانِ تَلاَ

٢٢- إِبْدَالُ رَاوٍ مَا بِرَاوٍ قِسْمُ * وَقَلْبُ إِسْنَادٍ لِمَتْنٍ قِسْمُ

فتعريف المقلوب هو : **الحديث الذي تُصرّف في سنده أو متنه بتقديم أو تأخير ونحوه ، عمدًا أو سهوًا.**

والقلب ثلاثة أنواع : (١) قلب في الإسناد. (٢) قلب في المتن. (٣) قلب في الإسناد والمتن.

النوع الأول قلب الإسناد كما قال الناظم : إبدال راو ما براوي : مثال ذلك : أن يُروى حديث بإسناد مثلًا عن أحمد بن حنبل عن **محمد** بن إدريس الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما ..

فيأتي أحد الرواة فيروي الحديث فيقول عن أحمد بن حنبل عن **إدريس** بن محمد الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما .

فقلب اسم الإمام الشافعي فجعل اسمه اسم والده والعكس ، فهذه صورة، الصورة الثانية : أن يكون الحديث معروف مشهور مثلًا برواية نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما ، فيأتي راو من الرواة فيستبدل نافع ويضع مكانه سعيد بن المسيب فيقول عن سعيد بن المسيب عن ابن عمر رضي الله عنهما.

النوع الثاني قلب المتن : مثال ذلك الحديث المعروف الشاهد منه :" ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله .." (صحيح مسلم ح١٠٣١) كذا ورد في صحيح مسلم ، والصواب :"..حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه" (صحيح البخاري ح ٦٦٠)

النوع الثالث : وهو ما ذكره الناظم بقوله : وقلب إسناد لمتن : يعني يغير إسناد متن ويوضع على متن آخر ، ومما يذكره أهل العلم قصة وقعت للبخاري رحمه الله تعالى مع أهل بغداد قال الحافظ ابن عدي رحمه الله تعالى: "سمعتُ عدَّةَ مشايخَ يقولونَ: إنَّ محمَّدَ بنَ إسماعيلَ البخاريَّ قدِمَ بغدادَ فسمعَ بِهِ أصحابُ الحديثِ، فاجتمعوا، وعمَدُوا إلى مائةِ حديثٍ فقلَبُوا متونَها وأسانيدَها، وجعلوا متنَ هذا الإسنادِ لإسنادٍ آخرَ، وإسنادَ هذا المتنِ لمتنٍ آخَرَ، ودفعوها إلى عَشَرةِ أنفسٍ، لكلِّ رجلٍ عشرةُ أحاديثَ، وأمروهم إذا حضروا المجلسَ أنْ يُلقوا ذلك على البخاريِّ. وأخذوا الموعدَ للمجلسِ، فحضرَ المجلسَ جماعةٌ وأصحابُ الحديثِ من الغرباءِ منْ أهلِ خراسانَ وغيرِهم، ومن البغداديِّينَ، فلمَّا اطمأنَّ المجلسُ بأهلِهِ انتدبَ إليهِ رجلٌ منَ العشرةِ فسألَهُ عنْ حديثٍ منْ تلكَ الأحاديثِ؟، فقالَ البخاريُّ: لا أعرفُهُ! فما زالَ يُلقي عليهِ واحدًا بعدَ واحدٍ حتَّى فرغَ منْ عَشَرَتِهِ، والبخاريُّ يقولُ: لا أعرفُهُ!.

فكان الفهماء ممَّنْ حضرَ المجلسَ يلتفتُ بعضُهم إلى بعضٍ، ويقولونَ: فهمَ الرَّجلُ. ومَن كانَ فَهِمَ منهم غيرَ ذلكَ يقضي على البخاريِّ بالعجزِ والتَّقصيرِ وقلَّةِ الفهمِ.

ثمَّ انتدبَ إليهِ رجلٌ آخرُ منَ العشرةِ فسألَهُ عنْ حديثٍ منْ تلكَ الأحاديثِ المقلوبةِ؟، فقالَ البخاريُّ: لا أعرفُهُ!. فسألَهُ عنْ آخرَ؟، فقالَ: لا أعرفُهُ!. فلمْ يزلْ يُلقيْ عليهِ واحدًا بعدَ واحدٍ حتَّى فرغَ منْ عشرتِهِ، والبخاريُّ يقولُ: لا أعرفُهُ!. ثمَّ انتدبَ لهُ الثَّالثُ، والرَّابعُ، إلى تمامِ العشرةِ، حتَّى فرغُوا كلُّهمْ منَ الأحاديثِ المقلوبةِ، والبخاريُّ لا يزيدُهُمْ على: لا أعرفُهُ!. فلمَّا علمَ البخاريُّ أنَّهمْ قد فرغُوا التفتَ إلى الأوَّلِ منهم، فقالَ: أمَّا حديثُكَ الأوَّلُ، فهو كذا، وصوابُه كذا، وحديثُك الثَّاني، فهوَ كذا، والثَّالث والرَّابع -على الوِلاء-، حتَّى أتى على تمامِ العشرةِ، فردَّ كلَّ متنٍ إلى إسنادِهِ، وكلَّ إسنادٍ إلى متنِهِ، وفعلَ بالآخَرينَ مثلَ ذلك؛ ردَّ متونَ الأحاديثِ كلِّها إلى أسانيدِها، وأسانيدَها إلى متونِها، فأقرَّ النَّاسُ لهُ بالحفظِ، وأذعنُوا له بالفضلِ" اهـ

والقلب في الأحاديث إن كان عن عمد من باب الامتحان فقد فعله كثير من المحدثين مع تنبيههم على أن هذا الحديث مقلوب ، وإن كان عن عمد ليس من باب الامتحان فلا شك بحرمته ، وإن كان عن غير عمد وكثر من الراوي فهذا يجعله ضعيفًا فلا يقبل حديثه.

قال الناظم رحمه الله تعالى :-

٢٣- (وَالْفَرْدُ) مَا قَيَّدْتَهُ بِثِقَةِ * أَوْ جَمْعٍ اَوْ قَصْرٍ عَلَى رِوَايَةِ

يتكلم الناظم رحمه الله هنا عن مصطلح **(الفرد)** والفرد ينقسم إلى نوعين :

فرد مطلق ، وفرد نسبي ، فالفرد المطلق : هو ما يتفرد بالحديث راو من الرواة في أي طبقة من الطبقات سواء كان من طبقة الصحابة أو التابعين أو اتباعهم ، فهو والغريب مترادفان.

والفرد النسبي هو المذكور في البيت ، فهو فرد بالنسبة لجهة معينة ، وذكر الناظم رحمه الله تعالى ثلاثة أنواع :-

فرد مقيد بثقة : وهو أن يتفرد ثقة بهذا الحديث فيقولون مثلًا : لم يروه ثقة إلا فلان ، لكن لا يوجد به مخالفة ، أما إن وجدنا مخالفة فهذا يعتبر شاذ كما سبق بيانه.

فرد مقيد بجمع : وهو أن يتفرد به جماعة عن غيرهم مثل أن يقال : هذا حديث تفرد به أهل الشام ، هذا حديث تفرد به أهل الكوفة ، ونحو هذا ، أو يتفرد به راو عن أهل بلد أو قبيلة ، فيقال مثلًا : هذا حديث تفرد به فلان عن العراقيين ، هذا حديث تفرد به فلان عن الأشعريين ، فهذا يعتبر فرد نسبي ، أي نسبة لجهة معينة خاصة.

فرد مقيد بالقصر على رواية : يعني أن لا يروي هذا الحديث بهذا المعنى ولا يعرف إلا من طريق فلان ، ولا يلزم من ذلك أن ليس للحديث طرق أخرى ، لكن هذا الحديث بهذا اللفظ أو بهذا المعنى لا يعرف إلا من رواية فلان بن فلان.

ثم قال الناظم رحمه الله تعالى :-

٢٤- وَمَا بِعِلَّةٍ غُمُوضٌ اَوْ خَفَا * (مُعَلَّلٌ) عِنْدَهُمُ قَدْ عُرِفَا

ذكر هنا مصطلح **(المُعَل)** وقد ذكرنا عند الكلام عند شروط الحديث الصحيح أن لا يكون الحديث فيه علة وقلنا أن العلة هي **سبب خفي يقدح في صحة الحديث مع أن الظاهر سلامة الحديث** ، فالعلة لابد أن تكون غامضة أو خفية لا تظهر إلا لمن له ممارسة في علم دراسة الأسانيد والعلل.

فإذا وجد العلماء علة في الحديث تقدح في صحته وصفوه أنه حديث مُعَل وبعضهم يقول حديث معلول مع أن النووي رحمه الله قال أن قولهم معلول لحن في الكلام ، وسوغ الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى أن يقال حديث معلول ، والمقصود أن الحديث إن قيل فيه حديث معل أو حديث معلول فهو حديث مردود لا يعمل به ، فتعرف حينها أن العلماء اطلعوا على علة قادحة فيه.

وقال الناظم رحمه الله تعالى :-

٢٥- وَذُو اخْتِلافِ سَنَدٍ أوْ مَتْنِ * (مُضْطَرِبٌ) عِنْدَ أُهَيْلِ الفَنِّ

ذكر الناظم رحمه الله مصطلح **(المضطرب)** والمضطرب هو : **الحديث الذي يروى على أوجه مختلفة متساوية في القوة لا يمكن معها الجمع ولا الترجيح.**

فإذا تساوت في القوة مع وجود الاختلاف لم يمكن الترجيح ، فيوصف أنه حديث مضطرب ، والحديث المضطرب من قسم المردود فلا يعمل به.

وذكر الناظم رحمه الله تعالى أن الاضطراب يكون بالاختلاف تارة في الإسناد وتارة في المتن ، على أوجه متساوية في القوة فلا يمكن الجمع بين هذه الاختلافات.

فالاضطراب في الإسناد مثلًا : أن يُروىٰ الحديث تارة موصولًا ، وتارة مرسلًا ، وكل الرواة متساوون في القوة ، فلا يمكن معرفة هل هذا الطريق موصول أم مرسل ، فهذا الاضطراب يوجب رد الحديث.

والاضطراب في المتن مثلًا : أن يروىٰ الحديث تارة مرفوعا إلىٰ النبي صلىٰ الله عليه وسلم ، وتارة موقوفا علىٰ الصحابي ، علىٰ وجه لا يمكن فيه الترجيح هل هو مرفوع أم موقوف.

أو يروىٰ الحديث المرفوع بلفظ ويروي حديث مرفوع آخر يخالف الأول ولا يمكن معرفة الراجح منهما ولا الجمع بينهما.

فأما إن أمكن الجمع أو الترجيح فلا يسمىٰ حينها مضطربًا.

وسبب رد الحديث المضطرب أنه يدل علىٰ أن الرواة لم يضبطوا -أي يحفظوا- الحديث علىٰ الوجه الصحيح.

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ :-

٢٦- (وَالْمُدْرَجَاتُ) فِي الحَدِيثِ مَا أَتَتْ * مِنْ بَعْضِ أَلْفَاظِ الرُّوَاةِ اتَّصَلَتْ

يتكلم هنا عن اصطلاح (**المدرج**) والمدرج هو : **الكلام الذي أدخله أحد الرواة في الحديث بدون بيان.**

فيكون كلامه متصل بالحديث من غير بيان أن هذا من كلامه فيظن من يقرأ أو يسمع الحديث أن هذا من كلام النبي عليه الصلاة والسلام .وقد يكون الإدراج أحيانًا في أول الحديث وأحيانًا في وسطه وأحيانًا في آخره.

قال الناظم رحمه لله تعالىٰ:-

٢٧- وَمَا رَوَى كُلُّ قَرِينٍ عَنْ أَخِهْ * (مُدَبَّجٌ) فَاعْرِفْهُ حَقًّا وَانْتَخِهْ

يتكلم هنا عن مصطلح (**المدبج**) ، وتعريف المدبج هو : **أن يروي القرين عن قرينه ثم يروي كل قرين عن الآخر.** فالمدبج اصطلاح يطلق علىٰ رواية القرين عن أقرانه ثم يحدث كل واحد منهما عن الآخر ، لا عن شيوخه ولا عن تلاميذه ، إنما عن قرينه وهو الموافق له في السن أو في الأخذ عن الشيوخ .

فإذا حدث كل واحد منهما عن الآخر يسمى هذا **(مدبج)** وإذا لم يرو كل واحد منهما عن الآخر لكن هذا سمع من هذا وحدث عنه فالتحديث يكون من طرف واحد ، فإن هذه تسمى رواية الأقران ، فشرط المدبج أن يحدث كل واحد من الرواة عن الآخر ، هذا يسمع من هذا فيحدث عنه وهذا يسمع من هذا ويحدث عنه.

فمثلًا : يحيى بن معين قرين الإمام أحمد بن حنبل رحمهما الله تعالى ،فلو سمع كل واحد من الآخر حديثًا وحدث عنه فنسمي هذا (مدبج) ، لكن لو سمع يحيى بن معين من أحمد الحديث وأحمد لم يسمع منه ، وحدث يحيى بن معين عن أحمد فهذا يسمى رواية **(الأقران)**.

والمدبج ليس من أقسام القبول أو الرد وإنما هو من الأوصاف مثل قولنا حديث مرفوع وموقوف ومقطوع فهذه اصطلاحات لا تدل على الصحة ولا الضعف.

ثم قال الناظم رحمه الله تعالى:-

٢٨- (مُتَّفِقٌ) لَفْظًا وَخَطًّا مُتَّفِقْ * وَضِدُّهُ فِيمَا ذَكَرْنَا (الْمُفْتَرِقْ)

يتكلم عن اصطلاح **(المتفق)** و **(المفترق)** وهما قسم واحد ، يتعلق بأسماء الرواة ، والمقصود به أن هناك اسم واحد لكن يشترك فيه اثنان أو أكثر.

فنقول في تعريفه : **هو ما اتفقت أسماؤهُمْ وأسماءُ آبائِهِمْ فصاعدًا ، واختلفت أشخاصُهُم.**

فمثلًا : نجد شخص من الرواة اسمه محمد بن جرير وهو ثقة ، وآخر اسمه محمد بن جرير لكنه ضعيف ، فهؤلاء اتفقوا في الاسم لكن يفترقون في الذوات ، إذن الاتفاق يكون بالاسم باللفظ وبالخط هذا محمد بن جرير وذاك محمد بن جرير، والافتراق يكون بالذوات فهذا إمام من أئمة السنة وذاك إمام من أئمة الرافضة.

وهذا القسم ينبغي التركيز عليه لأهميته ، فتجد بعض الرواة يقول مثلًا حدثنا شيخنا محمد بن جرير أنه قال ..

ونفس الراوي يروي عن شخص آخر اسمه محمد بن جرير لكنه ضعيف فيقول حدثنا

شيخنا محمد بن جرير أنه قال .. فلا نعرف هل هذا الثقة أم الضعيف ؟ فنتوقف في قبول هذا الحديث حتى نستطيع معرفة الصواب.

فنطلق عليه اصطلاح حديث متفق مفترق.

ثم قال الناظم رحمه الله تعالى :-

٢٩- (مُؤْتَلِفٌ) مُتَّفِقُ الخَطِّ فَقَطْ * وَضِدُّهُ (مُخْتَلِفٌ) فَاخْشَ الغَلَطْ

يتكلم هنا عن اصطلاح **(المؤتلف)** و **(المختلف)** فنقول في تعريف هذا النوع : **هو اتفاق الأسماء خطًا واختلافها نطقًا.**

وسواء كان مرجع الاختلاف النقط أو الشكل أي الحركات.

مثلًا : نجد بعض الأسماء متقاربة في تركيب الأحرف لكن تختلف عند النطق مثل، حزام وحرام ، عُمارة وعِمارة ، سلّام وسلام ، عباس وعياش وهكذا ، ففي الخط تتشابه لكن عند النطق تختلف ، وإن كانت متعلقة بأسماء الرواة فهي تختلف كذلك في الذوات ، فحزام يختلف عن حرام ، وعُمارة يختلف عن عِمارة فهذا شخص وذاك شخص.

ثم قال الناظم رحمه الله تعالى :-

٣٠- (وَالْمُنْكَرُ) الفَرْدُ بِهِ رَاوٍ غَدَا * تَعْدِيلُهُ لاَ يَحْمِلُ التَّفَرُّدَا

يتكلم هنا عن اصطلاح **(المنكر)** والمنكر على التعريف الراجح : **هو الحديث الذي تفرد به راو ضعيف عن غيره مخالفًا من هم أتقن منه أو أكثر عددا.**

فالراوي الضعيف لو حدث بحديث خالف به من هم أتقن منه أو أكثر عددا نسميه بالحديث **المنكر** ، ونسمي الحديث الراجح الذي يقابله بالحديث **(المعروف)** يعني على سبيل المثال : لو روى أحد الرواة الضعفاء حديث عن شيخه ، وروى نفس هذا الحديث أحد الرواة الثقات عن نفس هذا الشيخ وتوجد مخالفة بين الحديثين ، فنقول عن الأول أنه

حديث (منكر) والثاني الحديث (المعروف)، وهذا اصطلاح لم يذكره الناظم مثله مثل اصطلاح (**المحفوظ**) حينما تكلمنا عن الشاذ وما يقابله، ولو لم يخالف فإن حديثه كذلك لا يقبل لأن مثله لا يقبل روايته المحدثون حتى لو لم يكن في حديثه مخالفة؛ لأن الراوي قد يكون معروف أنه سيء الحفظ، أو أنه كثير الخطأ في رواية الأحاديث، ونحو ذلك.

إذن: فهو حتى لو لم يخالف ووجدناه في الإسناد حكمنا على الإسناد أنه ضعيف، فإن خالف غيره زاد الحديث دلالة على الضعف فيوصف أنه منكر.

لكن الناظم رحمه الله في تعريفه يرى -كما في هذا البيت- أن المنكر هو الراوي الذي تفرد به واحد ولا يحتمل قبول حديثه إذا انفرد بالرواية.

قال الناظم رحمه الله تعالى :-

٣١- (مَتْرُوكُهُ) مَا وَاحِدٌ بِهِ انْفَرَدْ * وَأَجْمَعُوا لِضَعْفِهِ فَهْوَ كَرَدْ

يتكلم هنا عن اصطلاح (**المتروك**) والمتروك تعريفه هو : **الحديث الذي انفرد به راو واحد أجمع أهل الحديث على ضعفه..**

فالكذاب والمتهم بالكذب أجمع أهل العلم على ترك حديثه وعدم روايته، فإن وجدت أهل العلم أنهم حكموا على حديث أنه حديث متروك فاعلم أن فيه راو اتفق أهل الحديث على أنه ضعيف إما متهم بالكذب أو كذاب أو مطعون في عدالته وديانته، فهذا الحديث يعتبر شديد الضعف ولا يلتفت إليه.

وعليه تعرف الفرق بين المنكر والمتروك : فالمنكر هو الحديث الذي تفرد به أحد الرواة الضعفاء وخالف في روايته من هم أتقن منه أو أكثر عددا ولم يجمعوا على ضعف هذا الراوي، والمتروك هو الحديث الذي يرويه راو اتفق أهل العلم على ضعفه.

قال الناظم رحمه الله تعالى :-

٣٢- وَالْكَذِبُ الْمُخْتَلَقُ الْمَصْنُوعُ * عَلَى النَّبِي فَذَلِكَ (الْمَوْضُوعُ)

يتكلم هنا عن اصطلاح (**الموضوع**) ، ونقول في تعريفه : **أنه الكذب المختلق المنسوب إلى النبي صلى الله عليه وسلم** .

فكل حديث تسمع المحدثين يقولون عنه أنه حديث موضوع فاعلم أن فيه راو كذاب ، أو متهم بالكذب ، أو أن هذا الإسناد مختلق لا أصل له إنما ركبه بعض الكذبة ، وهذا الموضوع من قسم الحديث الشديد الضعف.

فشر الأحاديث الضعيفة : الموضوع ويليه المتروك ويليه المنكر ويليه المُعَل ويليه المدرج ويليه المقلوب ثم المضطرب وفق ترتيب الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى.

هذا ما لزم بيانه باختصار ، والله أسأل أن ينفعنا بما سمعنا وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.